

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ١٥
المعقودة يوم الأربعاء
١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة عشرة

(اليونان)

الرئيسي :

UN LIBRARY
JAN 10 1991
UNISA
المحتويات

البند ١٢ من جدول الاعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع)

.../...

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.15
20 November 1990
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ١٢ من جدول الأعمال : تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تابع) (A/45/3) ،
A/45/74 ، A/45/185-E/1990/48 ، A/45/256-E/1990/58 ، A/45/257-E/1990/61 ،
A/45/277-E/1990/77 و Add.1 ، A/45/278 و Corr.1 ، A/45/292-E/1990/82 ،
A/45/303 ، A/45/327 ، A/45/329 ، A/45/336-S/21385 ، A/45/338-E/1990/103 ،
A/45/342-E/1990/102 ، A/45/381-E/1990/118 ، A/45/584 ، A/45/598 ، A/C.2/45/3 ،
A/C.2/45/L.2 و L.3 ، E/1990/91 و 94 و 96)

١ - السيد توك (اليابان) : قال إن الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٠ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد انعقدت في جو يتسم بالاجابية نظرا لتحسن العلاقات بين الشرق والغرب ودخول أوروبا الشرقية والوسطى في دائرة الاقتصاد العالمي . وذكر أن وفده يشعر بالاعتباط إزاء تلك الروح الجديدة البناء التي تحلت بها وفود البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء ، مما أدى الى تحقيق توافق في الآراء فيما يتصل بالكثير من القضايا الهامة .

٢ - واستطرد قائلاً إن وفده يرحب بصفة خاصة بمبادرة رئيس المجلس التي تطالب بالاضطلاع بتبادل للآراء على نحو غير رسمي بشأن أثر ما حدث أخيراً من تطور في مجال العلاقات بين الشرق والغرب بالنسبة لاقتصاد العالم وكذلك بالنسبة للنمو والتنمية بالبلدان النامية بصفة خاصة . وأشار الى أن المناقشة كانت حافزة على التفكير ، وحث على تشجيع مثل هذه المناقشات على أن تشترك فيها ، لا مجرد الوفود فقط ، بل رؤساء وكالات الأمم المتحدة وغيرها أيضا .

٣ - واسترسل قائلاً إن المناقشة غير الرسمية للقضايا العاجلة كانت من أبرز الخطوات التي اتخذها المجلس بغية بث روح جديدة في أعماله . ومن المأمول فيه أن تؤدي هذه الطريقة ، الى جانب الشروع في برامج تمتد سنوات عديدة وتتضمن مواضيع رئيسية من مواضيع السياسة العامة ، الى مساعدة المجلس في الاستجابة للاحتياجات المتغيرة والتحديات القائمة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك على نحو أفضل توقيتاً وأكثر مرونة وأشد فعالية . بيد أنه في الوقت الذي يتعين فيه الاضطلاع بتنفيذ فعال لتدابير إعادة التنشيط مع إبقائها قيد الاستعراض المستمر ، فإن

(السيد توك ، اليابان)

المداوات المتعلقة بالدورين النسبيين للجمعية العامة ومجلس الامن تتطلب اتباع نهج حذر وإجراء دراسة متأنية . فتعزيز دور المجلس ينبغي النظر فيه في إطار ترشيح وتدعيم الكفاءة داخل اللجنة الثانية . والمجلس بحاجة ، لا لمجرد إعادة هيكلة تنظيمية ، بل الى تعزيز أدائه ، على النحو المطلوب في الميثاق .

٤ - ومضى قائلاً إن المناقشات التي دارت مؤخراً بالمجلس بشأن دور تنظيم المشاريع في التنمية الاقتصادية قد أبرز وسيلة من الوسائل الحاسمة فيما يتصل بتشجيع القدرات المحلية بالبلدان النامية . ومن المأمول فيه أن تستند المناقشات الجديدة لهذا الموضوع في اللجنة الثانية الى ما اضطلع به المجلس من أعمال حتى يمكن اتخاذ قرار يحظى بتوافق الآراء أثناء هذه الدورة .

٥ - وأردف قائلاً إن وفده يأمل ، فيما يخص تقرير اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية عن دورتها الاستثنائية المستأنفة (E/1990/91) ، أن تجر مدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية متضمنة للرأي السائد حالياً في بلدان نامية كثيرة والقائل بأن الشركات عبر الوطنية تشكل حافزا على تنميتها .

٦ - السيد سيللاهي (اندونيسيا) : أعرب عن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، ولاحظ أن التغييرات الاقتصادية التي اجتاحت العالم قد مهدت الطريق لوضع إطار جديد للعلاقات الدولية . وبين أن الدورة العادية الثانية للمجلس في عام ١٩٩٠ قد انعقدت بالتالي في جو مفعم بالغرض وبالتحديات . والنتيجة التي يمكن الخروج بها من هذه التطورات الحالية تتمثل في أن اقتصاد العالم مفعم في اكتساب الطابع العالمي ، وأنه ينبغي للجمعية العامة أن تستجيب لهذا الوضع على نحو فعال .

٧ - وواصل كلامه قائلاً إن معدل ونطاق التغيير لم يتسحبا ، مع هذا ، الاضطلاع بتحليل كامل لعواقب الاحداث الاخيرة . فثمة تشككات كثيفة مازالت تكتنف احتمالات التنمية بالبلدان النامية . والجهود الاصلاحية الهائلة التي تجري في أوروبا الشرقية قد تعرض للخطر تلك المبادرات والالتزامات الجديدة المتصلة بالتعاون الإنمائي الدولي ، إن لم تؤد الى صرف هذه المبادرات والالتزامات عن وجهاتها الاصلية ، وذلك في ظل احتمال القيام في الوقت الراهن بإعادة توجيه التدفقات المالية والتجارية والاستثمارية

(السيد سيلاهي ، اندونيسيا)

الرئيسية وتحويلها بعيدا عن البلدان النامية . وأوضح أنه يرحب بالتالي بما قرره المجلس الاقتصادي والاجتماعي من عقد اجتماع خاص رفيع المستوى بجنيف ، في تموز/يوليه ١٩٩١ ، لمناقشة أشر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على اقتصاد العالم . بيد أن نجاح مثل هذا الاجتماع يتوقف على الإعداد له بشكل كافي ، وأعرب عن ثقته بأن تقرير الأمين العام الذي طُلب به في الفقرة ٢ من قرار المجلس ٦٨/١٩٩٠ من شأنه أن يسهم أيضا في إحراز ذلك النجاح .

٨ - وتابع كلامه قائلا إن تشكيل تجمعات اقتصادية قوية فيما بين البلدان النامية يمكن أن يكون حافزا كبيرا للاقتصاد العالمي ، وذلك إذا ظل منفتحا نحو الخارج ولم يعتمد إلى وضع عقبات جديدة في طريق التنمية .

٩ - وأعقب ذلك بقوله إن التغييرات التي تحدث في الحالة الاقتصادية العالمية تعطي زخما جديدا في مجال إعادة تنشيط أعمال المجلس . وثمة تقدم قد أحرز في تنفيذ قرارات ومقررات المجلس الرامية إلى تعزيز دور المجلس ، وصرح بأن وفده يرحب بما قرره لجنة التخطيط الإنمائي من توثيق علاقاتها مع المجلس . فالمجلس ما زال عاجزا عن التأثير بشكل رئيسي في السياسات الاقتصادية والاجتماعية على الصعيد العالمي ، وذلك رغم ما لديه من ولاية ومن مجموعة واسعة النطاق من الاختصاصات . ومن الواضح أن المجلس سيكون بوسع ، إذا أُعيد تنشيطه ، أن يطلع بدور حاسم في مجال تشجيع تلك العملية التي شرعت فيها دور الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة والاستراتيجية الإنمائية الدولية الجديدة . وإذا أُريد للمجلس أن يساهم بنجاح في ذلك النظام العالمي الناشئ الجديد ، فإن عليه أن يعقد اجتماعات على الصعيد الوزاري لمواجهة قضايا محددة ، مما يؤدي إلى تعزيز سلطته وتقوية فعاليته .

١٠ - واختتم كلامه قائلا إن بيانه إذا كان قد انحصر في عدد ضئيل من القضايا ، فإنه لا يجوز أن يعتبر هذا بمثابة قلة اهتمام من وفده بشأن المواضيع الأخرى الواردة تحت هذا البند من بنود جدول الأعمال .

١١ - السيد مينديز (الغلبين) : أبدى تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، ثم قال إنه في الوقت الذي يسود فيه التفاؤل بسبب تغيير طبيعة العلاقات بين الشرق والغرب وبسبب تلك التغييرات الداخلية في الاتحاد

(السيد مينديز ، الفلبين)

السوفيياتي ، فإن البلدان النامية لا تشارك تماما في هذا التفاؤل ، حيث أن الفجوة بين الشمال والجنوب مازالت قائمة . وثمة تغييرات أخيرة قد وقعت علاوة على ذلك ففي الميدان السياسي بصفة خاصة ؛ وإن كان أثرها الاجتماعي - الاقتصادي لم يتضح بعد . وأضاف أن وفده يعلن انضمامه بالتالي الى جانب الوفود التي أعربت عن اهتمامها بالاثقون المساعدة المالية المتزايدة المقدمة الى بلدان أوروبا الشرقية على حساب العالم النامي .

١٢ - وتطرق الى القول بأن ثمة خطر يواجه المجتمع الدولي ، في الوقت الراهن ، وهو تزايد إبعاد البلدان النامية الى هامش دائرة اتخاذ القرار على الصعيد الدولي . وأعلن أن وفده يأمل ، لهذا السبب ، في رؤية المجلس وقد أعيد تنشيطه : فهو ينبغي أن يصبح محفلا يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم فيه ، على أعلى مستوى بوضع اتفاقات بشأن التدابير التي تؤدي الى تقليل الصراع في الميادين الاقتصادية والاجتماعية ، الى أدنى حد ممكن . والاجتماع الوزاري المرتقب الذي سيعقده المجلس لدراسة آثار التطورات الأخيرة في العلاقات بين الشرق والغرب يشكل مبادرة جديدة بالترحيب ، كما أنه يتفق مع سائر الجهود المبذولة بهدف إعادة تنشيط المجلس . والرؤساء التنفيذيون لهيئات وأجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة يجب عليهم أيضا أن يحضروا مداوات المجلس .

١٣ - وانتقل الى القول بأن وفده يدرك أهمية تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني بالنسبة للتنمية الاقتصادية ، ومن ثم فهو يرحب بتقرير الأمين العام عن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية (A/45.292-E/1990/82) . وأعرب عن موافقته على أن البيئة السياسية الوطنية تؤثر على تنظيم المشاريع بالبلدان النامية ، ولكنه لاحظ أن البيئة الاقتصادية الدولية تلعب أيضا دورا هاما . ونبه الى أن تحويل المدخرات المحلية الى استثمارات قد يحفز على الاضطلاع بتنظيم المشاريع ، وإن كان الفقر السائد بالكثير من البلدان النامية يحول دون تكوين مدخرات ما ، وهذه الحالة ترتبط بالبيئة الخارجية قدر ارتباطها بالسياسات الوطنية .

١٤ - وزاد عن ذلك أن قال إن وفده يرحب بمنجزات العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، ويساند الجهود التي يبذلها المجلس وأجهزته الفرعية في مجال الوقاية من متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحتها . وأبدى تأييده للاقتراح

(السيد مينديز ، الغلبين)

الذي يطالب باتباع نهج قطري شامل لتقييم الاثر الاجتماعي - الاقتصادي لذلك المشروع ،
فمثل هذا التقييم من شأنه أن يمكن راسمي السياسات من تحسب ما قد يصيب جهودهم
الإنمائية من أضرار .

١٥ - السيد سرسال دي سريسانو (الأرجنتين) : قال إن الأرجنتين ، شأنها شأن الكثير
من البلدان التي برزت الى الوجود في أعقاب فتح أراض غير مأهولة واستيعاب أعداد
ضخمة من المهاجرين ، قد اتسمت منذ أوائل أيامها ببيروز طابع تنظيم المشاريع
لديها ، مما أدى الى ظهور مجتمع رجال الأعمال بالأرجنتين ، وهذا المجتمع قد اضطلع
بدور هام في تنمية البلد على الصعيد الاقتصادي . بيد أن مشاركة القطاع الخاص قد
تعرضت للثقل وفق ما هو موجود من عوامل داخلية وخارجية . ومن الناحية الداخلية ،
شهدت الأرجنتين تغييرات دستورية في الحكومات مرتين فقط خلال الستين عاما الاخيرة ،
مما أدى بالطبع الى إحداث توقف في السياسة الاقتصادية . أما أثر العوامل الخارجية
فقد برز بشكل كبير خلال الخمسة عشر عاما الاخيرة ، وذلك في ظل تزايد اكتساب
العمليات السوقية المالية الدولية للطابع عبر الوطني . وهذه العمليات تقدم عائدا
أعلى من عائد الأنشطة الانتاجية ، التي تشكل مع هذا أساس تكوين الثروات . أما أثر
كافة تلك العوامل بالنسبة لتكوين القطاعات الخاصة الوطنية ، ولا سيما تلك القطاعات
ذات الصلة بالبيئة الدولية ، فلا بد وأنه قد تعرض للمناقشة بمزيد من التفصيل في
الوثائق المعروضة على اللجنة .

١٦ - واستطرد قائلا إن بلده يظلع باصلاح هيكله يتسم بالاتفاق مع ما جاء بميثاق
الوثيقة A/C.2/45/L.2 ، التي قدمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى اللجنة كيما
تنظر فيه . وهذا الاصلاح يستند الى برنامج واسع النطاق يتعلق بالتحويل الى القطاع
الخاص مع الترحيب برأس المال الاجنبي ، وذلك في ظل توجيه الاستثمارات بفعل قوى
السوق وفي ظل اقتصاد مفتوح . وثمة اضطلاع أيضا في الوقت الراهن باصلاح لنظام
الضرائب من شأنه أن يحفز على تنفيذ المشاريع بحرية تامة . وتلك الجهود تتعرض في
أيماننا هذه لبعض المعوقات ، شأنها في ذلك شأن تنمية القدرة على تنظيم المشاريع
ببلدان أوروبا الشرقية ، وذلك بسبب البلدان التي تزعم أنها تسترشد بمفاهيم
الاقتصاد السوقي والانفتاح الاقتصادي ولكنها تقوم في الواقع بحماية قطاعات الهياكل
الانتاجية لديها ، وهي قطاعات تتسم بعدم الكفاءة . وقد منع هذا البلدان النامية من
زيادة انتاجها بسبب عدم تمكينها من الوصول إلى أسواق البلدان الحمائية ، كما أن

(السيد سرسال دي سريسانو ، الأرجنتين)

لعلها قد استبعدت من الأسواق الثالثة من جزاء الصادرات المُعانة الآتية من تلك البلدان .

١٧ - واسترسل قائلاً إن وفده يرحب بفكرة تنظيم المشاريع كوسيلة لاجتذاب تدفقات رأسمالية لا تثررتب عليها ديون . والمقصود بـ "عدم المديونية" هو الاضطلاع بأنشطة لتنظيم المشاريع يمكن لها أن تولّد إيرادات كافية لتغطية تكاليف استيراد مدخلات الإنتاج ، مما يشكل عاملاً هاماً بالنسبة للبلدان التي تحتاج إلى عملة أجنبية من أجل الوفاء بالتزامات خدمة ديونها الخارجية . والمقصود به أيضاً هو القيام بأنشطة قد تؤدي إلى اجتذاب التدفقات الاستثمارية الخارجية ، وتحقيق تنمية القطاع الخاص ، وادماج العمليات الإنتاجية بشكل أفقي لتشجيع ازدهار الأعمال التجارية المفيضة والمتوسطة بصفة خاصة . وفي جميع الحالات ، ينبغي لربحية الاستثمارات في السلع والخدمات أن تزيد عن ربحية السوق المالية ، وذلك إذا أريد لصيغة كينز ، التي تقول بأن "المدخرات تساوي الاستثمارات" ، أن تلعب دورها كاملاً في الاقتصاد . وفي هذا المقام ، دون غيره ، حظيت البلدان القادرة على التأثير على السياسات النقدية والمالية بدور هام تعيّن عليها أدائها ، وأعرب عن تأييد وفده للاقتراح المقدم في هذا الشأن في الفقرة ٢٢ من إعلان الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة .

١٨ - وبعد ذلك ، لفت الانتباه إلى برنامج تدريبي هام في مجال تنظيم المشاريع لدى مركز شؤون الشركات عبر الوطنية ، وهذا البرنامج يسعى إلى توفير تعاون تقني من أجل إقامة وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة . ولقد تولّى البرنامج حتى الآن تدريب بعض منظمي المشاريع من القطاع الخاص كما أنه قد أدى إلى إنشاء عدد محدد من المشاريع المشتركة فيما بين منظمي المشاريع بمنطقة واحدة . وذكر أن وفده بالتالي يعتقد أن اللجنة يجب عليها أن تقرر مساندة هذه الأنشطة التي يظلم بها المركز أثناء الدورة الحالية .

١٩ - ومضى قائلاً إن إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بمنظومة الاسم المتحددة تعد قضية تحظى بالأولوية وتستحق الاهتمام الكامل ، وذلك لتمكين هذين الفرعين من فروع المنظومة بالانطلاق بالدور المنوط بهما . ومن الواجب أن يتخذ إجراء محدد بشأن السياسة العامة والأنشطة التنفيذية ، وأن تقام صلة بين القطاعين . وفي الوقت الذي أولي فيه اهتمام كبير بكفاءة المنظومة ، ينبغي إيلاء نفس الاهتمام

(السيد سرسال دي صريسانو ، الارجننتين)

بفعاليتها ، وذلك بغية تنفيذ المواد ٥٥ إلى ٦٠ من الميثاق . ويجب أن تؤخذ فسي الحساب كذلك تلك العلاقة التي يتعين وجودها بين عملية اتخاذ القرار من قبل هيئات السياسة العامة وعملية اتخاذ القرار من جانب الهيئات التي تفضلع بإعمال الأنشطة التنفيذية .

٢٠ - وأردف قائلاً إن وفده قد شارك بنشاط ، في نهاية الامر ، في المفاوضات المتعلقة بوضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . وينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام الدقيق لمشروع مدونة قواعد السلوك ، الوارد في الوثيقة E/1990/94 ، ولقائمة القضايا المعلقة في المفاوضات الجارية بشأن هذه المدونة (E/1990/96) ولا يجوز التعجل في اتخاذ قرارات نهائية في مسألة لها مثل هذه الأهمية بالنسبة للبلدان النامية ، ومن الواجب أن تُطلب آراء جميع البلدان .

٢١ - السيد ماركسي (الولايات المتحدة الأمريكية) : أشار بمغمة خاصة إلى توفير الخدمات الضرورية للامداد بالمياه والمرافق الصحية بحلول نهاية هذا القرن ، وأهداف ومفاهيم العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية ، ومداولات الجمعية العامة بشأن وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، باعتبارها برامج هامة تستحق تقديم الدعم على نطاق واسع . وبين أن وفده يساند دور منظمة الصحة العالمية بوصفها وكالة التنسيق الرئيسية فيما يتمثل بالجهد الدولي المبذول لمكافحة مرض الإيدز . وقال إن الرئيس بوش ينوي ارسال وفد إلى افريقيا ، للنظر فيما إذا كان بوسع الولايات المتحدة أن تزيد من مساهمتها في محاربة مرض الإيدز بتلك القارة . وأوضح أن وفده سيتحدث في وقت لاحق عن مسألة التعاون الدولي في مواجهة وتحسين الاثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية ، وذلك بمجرد تقديم تقرير الامين العام .

٢٢ - وواصل كلامه قائلاً إن الولايات المتحدة تساند من توفر الكفاءة في إدارة تلك البرامج ، وأنها تعتقد أن العمليات ينبغي تمويلها ، حيثما أمكن ، من خلال الموارد الموجودة لدى منظومة الأمم المتحدة ، أو من الموارد الخارجة عن الميزانية . وصرّح بأن بلده يعلق أهمية كبيرة على إعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي بمنظومة الأمم المتحدة ، وأنه كان محركاً رئيسياً للجهود الرامية إلى اصلاح المجلس واكتساب منظومة الأمم المتحدة مزيداً من الفعالية على أساس مركزي . وأضاف أن قرار المجلس E/1990/69 يشكل حلاً وسطاً لا يتفق مع ما كان يريده وفده . بيد أنه ما فتع هناك

(السيد ماركس ، الولايات المتحدة)

التزام مستمر بإعادة التنشيط والاصلاح ، إلى جانب توفر مطالبة محددة بأن يتولسى الامين العام مهام القيادة . وأعلن أن وفده سيواصل مساندة التقدم المحرز في مجال تبسيط أعمال منظومة الأمم المتحدة في الميدان الاقتصادي ، والقضاء على ازدواج الأنشطة ، ودعم القرارات التي تتخذها مجالس ادارة الوكالات التقنية والمتخصصة . وهو يتطلع إلى عرض الامين العام لدراسته التي طال انتظارها في هذا الشأن ، ويأمل في أن يتضمن تقريره خطوات محددة واجبة التنفيذ في ميادين من قبيل المسائل الهيكلية والتنفيذية ، وتنظيم الامانة العامة ، وتوحيد الهيئات الفرعية ، وترشيده الوشائيق والمنشورات والتقليل منها .

٢٢ - وتابع كلامه قائلاً إن الولايات المتحدة توافق ، فيما يتصل بالمسائل الاقتصادية على ضرورة الانطلاق بتنمية صناعية معجلة في افريقيا في سياق الانتعاش الاقتصادي الشامل في تلك القارة . وهي تؤيد إعداد البرامج الواردة في القرارات السابقة المتعلقة بمعد الأمم المتحدة للنقل والاتصالات في افريقيا . والجمعية العامة قد اصدرت ، في دورتها الاستثنائية الثامنة عشرة ، قراراً توافقياً يدل على وجود تماثل مدس في الآراء بشأن الاسواق الحرة والمبادرات الخاصة والتعددية السياسية ، مما جرى التسليم به وتأكيد من جديد في آخر دورة من دورات المجلس . وتوافق الآراء المتضمن في الاستراتيجية الانمائية الدولية يؤكد ، فيما يتصل بالمعد القادم ، أن جميع البلدان مسؤولة في النهاية عن عملية التنمية لديها ، وأنها ستواصل التشديد على اعادة تشكيل الاقتصاد واصلاح السياسة العامة على الصعيد الوطني ، واتباع السياسات السوقية الحرة ، وانتهاج السياسات التصديرية الضرورية الموجهة نحو النمو . والتوافق الجديد في الآراء قد تحقق في وقت ارتفعت فيه القضايا الاقتصادية ، على الصعيد الدولي ، إلى مستوى لم تكن تشغله حتى ذلك الحين إلا اعتبارات الامن القومي والاعتبارات السياسية والعسكرية . والبلدان تدرك الآن أن الامن القومي يتوقف بشكل متزايد على الرفاه الاقتصادي ، وهذا يعتمد بدوره على الموقف التنافسي للبلد فسي إطار اقتصاد عالمي يتسم بالتكامل إلى حد كبير . والوقت قد حان لإجراء مناقشة رسمية عن دور القطاع الخاص في مجال التنمية .

٢٤ - وأعقب ذلك بقوله إن مشروع القرار المتعلق بتنظيم المشاريع ، الذي وضعه وفده وشاركت في تقديمه بولندا وكندا ، قد أدى إلى اجراء مناقشة تتسم بالحيووية وإشارة الافكار . ومشروع القرار هذا قد قدم إلى الجمعية العامة ، نظراً لضيق

(السيد ماركس ، الولايات المتحدة)

الوقت ، كما توامل مشاوراتها وتتخذ اجراء رسميا بشأنه . وفكرته في غاية البساطة بالفعل : فمع التحرك نحو التعددية السياسية والحرية على الصعيد العالمي ، بدأت بلدان كثيرة في التطلع نحو الاقتصاد السوقي والاستثمار الحر - أي نحو التعددية الاقتصادية . ومرحبا مرحبا بهذا التطور .

٢٥ - وتطرق إلى القول بأن المشاركين في تقديم مشروع القرار هذا مقتنعون اقتناعا تاما بأن قطاع الاستثمار الحر ، القائم على الاتجاه نحو تنظيم المشاريع ، يعد شرطا ضروريا ، وإن لم يكن شرطا وحيدا ، للتنمية الاقتصادية القابلة للاستمرار . فالحياسة الاقتصادية الحية للقطاع الخاص لا يمكن أن تعيش في فراغ ، ومن الواجب أن تكون جزءا من حياة سياسية واجتماعية أوسع نطاقا بكل بلد من البلدان . وذكر أن وفده يأمل في أن يؤدي مشروع القرار هذا إلى مزيد من المناقشات ، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها .

٢٦ - السيد باشكفتش (جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) : قال إن أعمال المجلس في عام ١٩٩٠ قد اتسمت بزيادة الرغبة في التفاهم المتبادل والمشاركة وكذلك في اتباع نهج توافقية فيما يتمل بإزالة الخلافات القائمة بشأن الكثير من القضايا الراهنة المتعلقة بالتعاون الاقتصادي الدولي . وقرار المجلس ٥٢/١٩٩٠ بشأن دور الأمم المتحدة في تعيين التطورات الاقتصادية العالمية وتحليلها والتنسيق بها في وقت مبكر يتناول واحدة من تلك القضايا الهامة . وأشار إلى أن وفده يؤيد ما طلبه المجلس من الأمين العام بأن "يسمى فرقة العمل المعنية بالاهداف الانمائية الطويلة الاجل والتابعة للجنة التنسيق الادارية بوصفها مركز تنسيق لتبادل تقييمات التطورات المحتملة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي بين الوكالات" . وهذا القرار قد شدد ، بحق ، على ضرورة "الانتفاع إلى أقصى حد ممكن من قدرات جامعة الأمم المتحدة ومعاهد أبحاث الأمم المتحدة الأخرى المشغلة بدراسة التطورات الاقتصادية والاجتماعية الناشئة" .

٢٧ - وانتقل إلى القول بأن اتخاذ قرار المجلس ٥٠/١٩٩٠ المتعلق بالتعاون الدولي في مواجهة وتخفيف الآثار الناجمة عن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية ، بتوافق الآراء ، يشكل أول خطوة عملية في مجال اشراك الوكالات المتخصصة والأجهزة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة من أجل التقليل من آثار تلك الحادثة .

(السيد باشكفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

وبين أن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تأمل في تضمين تقرير الأمين العام الشامل عن هذا الموضوع توصيات مفيدة بشأن التدابير العملية المتعلقة بتوسيع نطاق التعاون الدولي الطويل الأجل الذي يرمي إلى تقليل عواقب كارثة تشيرنوبيل إلى أدنى حد ممكن .

٢٨ - وزاد عن ذلك أن قال إن المجلس قد اهتم على النحو الواجب ، في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ ، بأعمال مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية . وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية الاشتراكية السوفياتية قد بدأت في ادماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي ، وهي مهتمة بالتعاون مع الشركات عبر الوطنية على نحو مفيد للطرفين . ومن المؤسف أن اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية لم تتمكن في دورتها الاستثنائية المستأنفة من استكمال عملها المتعلق بمدونة قواعد السلوك للشركات عبر الوطنية .

٢٩ - واستطرد قائلاً إن وفده يعلق أهمية كبيرة على قرار المجلس ٦٨/١٩٩٠ بشأن اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي الاستثنائي الرفيع المستوى في عام ١٩٩١ من أجل مناقشة أثر التطور الأخير في العلاقات بين الشرق والغرب على نمو الاقتصاد العالمي ، وهو يعتقد أن هذه المناقشة ستؤدي إلى وضع وثيقة سياسية توافقية رئيسية تعبر عن مساندة المجتمع الدولي على الصعيد السياسي لتلك التغييرات التي تقع في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية . ومن شأن الاضطلاع بمناقشة جادة للعلاقات بين الشرق والغرب ، في إطار المناخ السياسي والاقتصادي الجديد ، أن يعزز من مكانة المجلس وأن يبرز جدوى الاجتماع على الصعيد الوزاري للنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية الهامة .

٣٠ - واسترمل قائلاً إن القرارات التي اتخذها المجلس بشأن مجموعة كبيرة من القضايا الاجتماعية والاقتصادية الأخرى تتفق مع التنفيذ العملي للاعلان الصادر عن دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة .

٣١ - ومضى قائلاً إن جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية تثني على أعمال المجلس في عام ١٩٩٠ ، ولكنها تشارك ، في نفس الوقت ، في ذلك الرأي العام الذي

(السيد باشكفتش ، جمهورية
بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية)

يطالب باتخاذ المزيد من التدابير لإعادة تنشيط هذه الهيئة الهامة . وأوضح أن وفده يؤيد ما قرره المجلس من دعوة رئيسه إلى اجراء مشاورات غير رسمية بشأن جميع القضايا المتعلقة باستعراض تنفيذ التدابير المتفق على اتخاذها من أجل إعادة تنشيط المجلس .

٣٢ - السيد الفاريز سوبرانيي (المكسيك) : قال إن وفده قد أدى دورا رئيسيا في مجال وضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية ، وأنه ملتزم بالاضطلاع بمهمة صياغة مجموعة من القواعد تتضمن تلك المبادئ والخطوط التوجيهية التي سبق الاتفاق عليها . وفي السنوات التي مضت منذ بداية مهمة وضع المدونة ، يلاحظ أن حقبة جديدة من التعاون قد حلت محل مناخ المواجهة الدولية . وهذه الظروف الجديدة تحتم ، أكثر من أي وقت مضى ، الإتيان بمدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . والاستثمار الاجنبي المباشر يظل بدوره مطرد التزايد ؛ ولكن لا توجد حتى الآن قواعد دولية محددة تناظر تلك القواعد المعمول بها من قِبَل مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي فيما يخص مسائل التجارة والمال . ومن شأن وضع مدونة لقواعد السلوك أن يسد ثغرة كبيرة في هذا المجال ، وذلك من خلال تهيئة الاستقرار وتشجيع الثقة فيما بين المستثمرين . وهذه المدونة ستوجه أيضا إلى الحكومات وإلى المستثمرين من القطاع الخاص ، وذلك في ظل مراعاة اقامة توازن بين حقوق والتزامات الاطراف الرئيسية الثلاثة في الاقتصادات الوطنية . ومن شأن هذه المدونة ، التي لا يقصد بها أن تحل محل التشريعات الداخلية للبلدان منفردة ، أن تُكمل ، لا أن تُلغى ، سائر الاتفاقات الدولية . وتنفيذ أحكامها ، التي ستكون بمثابة مبادئ توجيهية ، سيتم على أساس اختياري .

٣٣ - وأردف قائلا إن المجلس قد طلب إلى الجمعية العامة ، في نهاية دورته الصيفية ، أن تبت بشأن مستقبل مشروع المدونة . وقرار الجمعية العامة في هذا الشأن متأخر الصدور منذ وقت طويل . وأي تأخر بعد هذا يُعد اجحافا بمن عملوا فترة طويلة من أجل الإتيان بنص لا يعتبر مكتملا من جميع النواحي ولكنه لا يضير بمصلحة أي طرف من الاطراف . كما أنه يسهم في حماية مصالح كل من يعينهم الأمر . وصرح بأن وفده سوف يقترح رسميا بالتالي أن تقوم الجمعية العامة الآن ، من خلال أحد مشاريع القرارات ، باعتماد آخر صيغة للمدونة وبالتوصية بالاهتمام بها من قبل جميع الدول . وأعرب عن

(السيد الفاريز سوبرانيي ، المكسيك)

أمله في أن يلقى مشروع القرار هذا تأييد كل من لديه اقتناع بأن شمة حاجة إلى مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية .

٢٤ - السيد بارك (رومانيا) : قال إن الأرقام الأخيرة التي أعلنتها منظمة الصحة العالمية بشأن وباء متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تبين أن الحالة بالفسة الخطورة ، ولاسيما فيما يتصل بالأطفال المصابين ، وقد تشير التوقعات إلى مزيد من تدهور الأحوال في التسعينات . وشمة حاجة إلى بذل جهود معزز ، على الصعيدين الوطني والدولي ، لمكافحة زيادة انتشار هذا المرض .

٢٥ - وواصل كلامه قائلاً إن رومانيا لم تبلغ منظمة الصحة العالمية ، أثناء حكم الرئيس شاويسكو ، بحالات الإيدز ، رغم الإصابة الفعلية لكثير من الأطفال . والأعضاء الرسمي عن هذه المشكلة قد كان مصحوباً بإتباع سياسة تقضي بتشجيع زيادة معدلات الانجاب ، على حساب صحة الأطفال ورفاههم .

٢٦ - وتابع كلامه قائلاً إن هذه السياسة قد تغيرت منذ ثورة كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ . فالسلطات الجديدة تبلغ منظمة الصحة العالمية بحالات الإيدز . وفي إطار التعاون مع سائر الحكومات والوكالات والمنظمات الدولية ، أتخذ العديد العديد من التدابير ، كما أن شمة تدابير أخرى كثيرة يجري الاضطلاع بها في الوقت الراهن لأقامة مراكز للمراقبة ، وبناء قدرات على اختبار وجود فيروس نقص المناعة البشرية في الدم ، والاضطلاع بأنشطة تشخيصية ، وذلك على الرغم مما يواجه البلد من مصاعب جمّة ، وأضاف أن بلده يشعر بالامتنان لما يتلقاه بلده من مساعدة في مجال تناول حالات مرض الإيدز لدى الأطفال الرومانيين غير المرغوب فيهم .

٢٧ - وانتقل بعد ذلك إلى تقرير الأمين العام عن دور منظمي المشاريع الوطنية في التنمية الاقتصادية (A/45/292) ، فقال إن السلطات الرومانية الجديدة قد تحققت من أن مواطني رومانيا لا يمكن لهم أن يحصلوا على الفرص اللازمة لتنمية طاقتهم البشرية الخلاقة ، على نحو كامل ، إلا إذا اجتمعت لديهم التعددية السياسية والمراعاة المطلقة لحقوق الانسان والاقتصاد السوقي . والحكومة الجديدة مقتنعة بأهمية الاستثمار الخاص بالنسبة للنمو والتنمية في رومانيا ، وهي تدرك أن زيادة المدخرات المحلية وتدفقات رأس المال الاجنبي تتوقف على الاستثمار الحر ، الذي يشكل تنظيم المشاريع

(السيد باراك ، رومانيا)

عنصرا أساسيا به . وثمة تشريعات سنّتها الحكومة ، لهذا الغرض ، تتضمن تحديد الأطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتشجيع تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني ، وإقامة مشاريع خاصة ومشاريع أخرى تابعة للدولة ، علاوة على اجتذاب الاستثمار الاجنبي . ولقد أنشئت وكالات لتشجيع المشاريع الخاصة ، كما أتخذت خطوات لإقامة مؤسسات لم تكن موجودة في ظل النظام السابق ، مثل الممارف التجارية وأسواق الاوراق المالية وشركات التأمين . وهناك تدابير اقتصادية ومالية واثنائية وضريبية تم الاضطلاع بها ، أو يزمع الاضطلاع بها ، بغية حفز عملية تنظيم المشاريع . ولقد أنشئ حتى الآن ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ مشروع خاص .

٢٨ - واختتم كلامه قائلا إنه نظرا لاهمية تنظيم المشاريع على الصعيد الوطني فسي ميدان تشجيع التنمية الاقتصادية وتهيئة فرص العمل وانهاض التكنولوجيا ، فإن وفده مستعد لتأييد اعتماد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/45/L.2 ، أو أي مشروع قرار مماثل في هذا الشأن .

٢٩ - السيد شين - مين لي (منظمة الصحة العالمية) : قال إنه رغم ما اضطلع به من جهود وما أعلن من التزام سياسي من قبل البلدان التي شاركت في العقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية ، الذي سينتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، فإن الزيادة السكانية السريعة التي شهدتها السنوات الاخيرة تعني أن عدد السكان المحرومين من الوصول إلى موارد المياه المأمونة والمرافق الصحية قد ظل ثابتا ودون تغيير . وفي حالة عدم التوصل إلى هؤلاء السكان ، فإنه سيتعذر تحقيق هدف توفير الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ .

٤٠ - وأعقب ذلك قائلا إنه في ضوء ما ورد في تقرير الأمين العام (A/45/327) من إقرار بأن توصيات خطة عمل مار دل بلاتا مازالت سارية المفعول ، وكذلك توصيات الاستراتيجية المتعلقة بالتسعينات الواردة في الفرع الثالث - بء من التقرير ، فإن ثمة دليلا واضحا على انتشار الاهتمام باستمرارية الجهود المتملة بذلك العقد . والمشاورة العالمية المعنية بتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للتسعينات ، التي عقدت بنيودلهي في الفترة من ١٠ إلى ١٤ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ ، قد وضعت شعار "بعض الخير للجميع بدلا من المزيد للقلّة" باعتباره يمثل صحة الجماهير فسي التسعينات . وهي قد حددت أيضا أربعة من المبادئ الارشادية بالنسبة للبلدان

(السيد شين - مين لي ،

منظمة الصحة العالمية)

المتصدية للتحدي في التسعينات : (أ) حماية البنية وميانة الصحة عن طريق الادارة المتكاملة لموارد المياه والفضلات السائلة والصلبة ؛ (ب) الاخذ باصلاحات مؤسسية تعزز من اتباع نهج متكامل وتتضمن تغييرات في الاجراءات والاتجاهات والسلوك والمشاركة الكاملة للمرأة على جميع الاصعدة في المؤسسات القطاعية ؛ (ج) إدارة المجتمعات المحلية للخدمات التي تدعمها تدابير لتقوية المؤسسات المحلية في تنفيذ برامج المياه والمرافق الصحية وتعزيزها ؛ (د) ممارسات مالية سليمة تتحقق عن طريق إدارة الامول القائمة إدارة أفضل واستخدام التكنولوجيات الملائمة على نطاق واسع .

٤١ - وتطرق إلى القول بأن دعم الاستمرار في الاضطلاع بأنشطة العقد مازال كبيرا في نطاق منظومة الامم المتحدة . واللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات والمعنية بالاجراءات التعاونية المتعلقة بالعقد الدولي لتوفير مياه الشرب والمرافق الصحية قد ابرزت مؤخرا ، عند استعراضها لمنجزات العقد وتناولها لاحتمالات المستقبل ، ضرورة الاستمرار في الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون في داخل وكالات منظومة الامم المتحدة ، كما أنها قد وافقت موافقة كاملة على الاقتراحات المتعلقة باستراتيجية التسعينات .

٤٢ - وزاد عن ذلك أن قال إن الوعي بأهمية التعاون الخارجي قد اتسع نطاقه خلال العقد ، وذلك مع وضع إطار التعاون العالمي ومجلسه التعاوني ، مما جمع بين مجتمعات الدعم الثنائية والمتعددة الاطراف وبين ممثلي البلدان النامية في محفل يرمي إلى تشجيع التنمية الفعالة للمياه والمرافق الصحية على الصعيد القطري .

٤٣ - واستطرد قائلاً إن منظمة الصحة العالمية قد قامت ، في معرض الاستجابة لاحتياجات المياه والمرافق الصحية المحددة للتسعينات ، بوضع استراتيجية مقترحة للمياه والمرافق الصحية ، على أن تدمج في الاستراتيجية العالمية للبيئة . وثمة ثلاثة أغراض رئيسية لهذه الاستراتيجية المقترحة تتمثل في توسيع نطاق المرافق الدائمة لتوفير المياه للمجتمعات المحلية ، وتشجيع ما يتصل بالصحة من روابط ، واستحداث تكنولوجيات بيئية محسنة . ومنظمة الصحة العالمية تنوي أيضا مواصلة الاضطلاع بدورها كأمانة لكل من اللجنة التوجيهية المشتركة بين الوكالات والمجلس التعاوني . وعناصر الاستراتيجية الواردة في تقرير الامين العام تتفق مع العناصر

(السيد شين - مين لي ،

منظمة الصحة العالمية)

التي حددتها مشاورة نيودلهي العالمية ، واللجنة التوجيهية ، والغريق المشترك بين الأمانات والمعني بموارد المياه ، ووكالات منظومة الأمم المتحدة ، ووكالات الدعم الشئائية كل على حدة . وشمة قاعدة واسعة النطاق في الوقت الراهن ، لتعزيز الدعم المقدم إلى البرامج الوطنية من خلال الآليات التعاونية التي أقيمت أثناء العقد . وليس بوسع المياه والمرافق الصحية أن تظلع بدورها الصحيح فيما يتصل بتحقيق الصحة للجميع عام ٢٠٠٠ إلا عن طريق مثل هذا النهج المتكامل .

٤٤ - الآنسة ريد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) : قالت إن الأثار الإنمائية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية أشار لم يسبق لها مثيل ، كما تشير التوقعات ، ولاسيما في البلدان التي توجد بها نسبة مرتفعة من الاصابات فيما بين السكان الراشدين . والأسر المعيشية التي أصيبت بمرض أو وفاة من جراء هذا الفيروس قد بدأت بالفعل في الاحساس بالعواقب ذات الصلة : فقد الدخل ، الذي أدى إلى هبوط مستوى المعيشة ، وفقد المسكن ، والعجز عن الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية ، والفقر . ومحنة الباقين على قيد الحياة آخذة في الظهور أيضا . ووقوع نسبة كبيرة من السكان فريسة للمرض أو الموت هو السبيل الوحيد لتنبه الكثيرين إلى أثر هذا الوباء على قوة العمل بالدولة ، والسلامة الاقتصادية للمشاريع ، وقطاعات الاقتصاد الانتاجية ، والرفاه الاجتماعي - الاقتصادي للأسر والمجتمعات المحلية ، ولاسيما النساء والفتيات . وشمة تهديد من قبل هذا الوباء لبقاء الانسان ونمائه . ومسؤولية مجتمع المساعدة الإنمائية تتمثل في مساعدة الحكومات في الاستجابة لهذا الوباء في الوقت المناسب وبطريقة فعالة . وهناك حاجة إلى زيادة المساعدة المخصصة للتقليل ، إلى أدنى حد ، من انتشار الاصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وما يترتب على ذلك من آثار اجتماعية وشخصية واقتصادية ، زيادة كبيرة .

٤٥ - واسترملت قائلة إن تحالف منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة مرض الايدز يسعى إلى توفير استجابة ، تتسم بالتنسيق والتكامل ، من خلال الجمع بين امكانيات المنظمة ، باعتبارها تتمتع بزعامة دولية في مجالات السياسات والبرامج والبحوث الصحية ، وبين امكانيات البرنامج الإنمائي ، باعتباره يحتل مكان الصدارة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحثيات الإنمائية تتضمن تقليل الاصابة بالفيروس ، وتخفيض الأثار الشخصية الاجتماعية المترتبة على العدوى به ،

(الآنسة رييد ، برنامج
الأمم المتحدة الانمائي)

وتقديم المساعدة إلى الحكومات في ميدان التنبؤ بالعواقب الاجتماعية والاقتصادية المستقبلية والتخطيط لها . والمنظمة قد وضعت تحت تصرف الحكومات الوطنية خبرة واسعة النطاق في القطاعين الصحي والبحثي ، ولقد اضطلع البرنامج الانمائي باستكمال هذه الخبرة بما لديه من خبرات في مجال مواجهة القضايا المترتبة على الاثر الانمائي لحالات الوفاة والمرض المتصلة بهذا الفيروس ، ووضع برامج وقائية متعددة القطاعات ، واجراء بحوث اجتماعية واقتصادية ذات واجهة عملية .

٤٦ - ومضت قائلة إن مجالات مسؤولية البرنامج الانمائي ، داخل التحالف ، تتضمن تقديم المساعدة إلى الحكومات في تنسيق أنشطة المانحين ، وتعبئة الموارد الخارجية ، وإعداد استجابة متعددة القطاعات إزاء هذا الوباء في مجال وضع وتنفيذ برامج تستهدف التقليل إلى أدنى حد من حدوث المزيد من العدوى ، وتوفير الرعاية والدعم والعلاج للمصابين بهذا الفيروس من أفراد وأسر ومجتمعات محلية وتقليل العواقب الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى حد ، وتزويد الحكومات بالمساعدة في مجال بناء القدرات الوطنية فيما يتصل بهذا الفيروس وتعزيز المؤسسات وتطوير الموارد البشرية .

٤٧ - وأردفت قائلة إن الاستراتيجية العالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ، والتابعة لمنظمة الصحة العالمية ، كانت في مرحلتها الابتدائية بمثابة إطار عمل للحكومات والمانحين والمنظمات غير الحكومية . والبرنامج الانمائي قد قدم دعماً مباشراً للبرنامج العالمي المتعلق بالإيدز ، كما أنه قد أنشأ مرفق افتراض تجسييري يبلغ ٢ مليون دولار كان من شأنه أن أتاح لهذا البرنامج العالمي التابع للمنظمة أن يدفع أموالاً قابلة للسداد لتغطية الفترات الواقعة بين اعلان تبرعات الدعم من قبل المانحين وبين تلقي الأموال بالفعل . والتمويلات قد قدمت من أجل دعم المبادرات الإقليمية المتعلقة بوضع خطط على الصعيدين القومي والمتوسط ، وكذلك من أجل الأنشطة التثقيفية والتدريبية ، إلى جانب تعزيز القدرة الوطنية على التخطيط فيما يتصل بهذا الوباء . وشمة مكاتب كثيرة تابعة للبرنامج الانمائي قد عملت في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية ، على صعيد البلدان ، وذلك في مجال مساعدة الحكومات في تنسيق أنشطة المانحين وفي تعبئة الموارد . وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية قد اضطلع بمشروع رائد يرمي إلى التقليل إلى أدنى حد من انتقال الفيروس لأسباب

(الآنسة رييد ، برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي)

تتعلق بالعلاج الطبي أو بالمهنة ، كما أنه يقوم باكتشاف تقديم المساعدة إلى الحكومات فيما يتعلق بمواجهة احتياجات الباقين على قيد الحياة .

٤٨ - وواصلت كلامها قائلة ان الخطوة التالية تتمثل في زيادة الوعي بأثار هذا الوباء على التنمية وفي تعزيز قدرة الحكومات على الاضطلاع بالاستجابة اللازمة . والبرنامج الإنمائي يقوم حاليا بوضع استراتيجيات برنامجية من هذا القبيل ، وذلك إلى جانب صياغة سياسات وإجراءات لمن لديه من الموظفين العاملين في حقل هذا الفيروس . وهو يوظف بتنسيق وثيق مع منظمة الصحة العالمية لكفالة وضوح وتكامل دوريهما في المرحلة المقبلة .

٤٩ - وتابعت كلامها قائلة ان ثمة حاجة إلى زيادة تفهم الأثار الطويلة الاجل لهذا الوباء بالنسبة للمساعدة الإنمائية . والبرنامج الإنمائي قد قام ، لهذا الغرض ، بمطالبة مجموعة من الافراد ، كانت غالبيتهم من بلدان تنتشر الإصابة بين سكانها ، ببحث ما قد تتعرض له جماعاتهم ومجتمعاتهم في المستقبل من أثار في هذا الصدد . وثمة حاجة أيضا إلى توضيح أفضل السبل التي تمكن الحكومات الوطنية من الاستعادة من مساعدة البرنامج الإنمائي ، وكذلك إلى تعزيز قدرة هذه الحكومات على الاستجابة . ومن المزمع القيام بإعداد كتيب لمساعدة الموظفين الميدانيين في تفهم أثار هذا الوباء بالنسبة للتنمية . وحكومتا هولندا والنرويج قد تعهدتا بالفعل بتقديم دعم مالي لمبادرة تعزيز القدرة الاقليمية المتعلقة بالدعم التشغيلي على صعيد البلدان في مجال الأثار الاجتماعي والاقتصادي للوباء ، وثمة التماس في الوقت الراهن لمزيد من المساهمات .

٥٠ - وأعقبت ذلك بقولها ان تشجيع ومساندة المنظمات المجتمعية الأساس يقومون على عاملين . وأولهما ، أن مسؤولية الوقاية تقع على عاتق الافراد ، ولاسيما فيما يتعلق بانتقال الفيروس بسبب ممارسة الجنس أو استعمال المخدرات . وثانيهما ، أن غالبية أعمال الرعاية والدعم ، وحتى أعمال العلاج والوقاية ، ينبغي لها أن تستند إلى الأسرة أو المنزل أو المجتمع المحلي ، حيث أن مدى انتشار المرض أو الوفاة بسبب هذا الوباء لا يمكن مواجهته من قبل الخدمات القائمة على صعيد المؤسسات . والبرنامج الإنمائي يتولى بالفعل تقديم الدعم لعدد من المبادرات المجتمعية الأساس ، كما أن

(الآنسة رييد ، برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي)

متطوعي الأمم المتحدة قد شرعوا في الاضطلاع ببرنامج لتعزيز الأنشطة القائمة على صعيد المجتمع المحلي .

٥١ - وتطرقت إلى القول بأن الطرق الخاصة التي يؤثر بها هذا الوباء على المرأة تستحق الاهتمام ، وإن كان أفضل نهج هذا الميدان مازال غامضا . ورغم أن المرأة قد شاركت في وضع كثير من البرامج المجتمعية الأساس ، فإن عددا ضئيلا من هذه البرامج هو الذي يتناول احتياجات المرأة بالتحديد .

٥٢ - وانتقلت إلى القول بأن البرنامج الإنمائي يدرك تلك الأهمية الكبيرة لبرامج تثقيف الموظفين وتقديم المشورة إليهم وذلك إلى جانب انتهاج سياسة شاملة واضحة فيما يتعلق بهؤلاء الموظفين . وهو يعمل في تعاون وثيق مع الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بمرض الإيدز في مجال وضع سياسات وإجراءات مناسبة .

٥٣ - وزادت عن ذلك أن قالت ان ذاكرتنا اليوم لا تعرف حادثة أو ظاهرة تناظر وباء الإيدز . وطالما لا توجد معلومات ما عن أثره المحتمل ، فإن البرامج ستظل موجهة أساسا نحو من يُعرف أنهم مصابون به . ومع استمرار تزايد حالات المرض والوفاة بسبب فيروس نقص المناعة البشرية ، ينبغي إقامة توازن بين الوقاية ورعاية ومساندة المرضى وتخفيف عواقب الوفاة بسبب مرض الإيدز ، وذلك على نحو مباشر بالنسبة لأفراد الأسرة وعلى نحو غير مباشر بالنسبة للاقتصاد . ومن الواجب أن يشرع على الفور في القيام بتخطيط تطلعي ، من أجل تقليل الاختلالات الاقتصادية والسيكولوجية والاجتماعية المحتملة إلى أدنى حد ممكن .

٥٤ - السيد باهاديان (البرازيل) : علق على بعض القضايا المتناولة في تقرير المجلد الاقتصادي والاجتماعي (A/45/3) ، فقال ان مشروع القرار المتصل بتشجيع تنظيم المشاريع والوارد في مقرر المجلس ٢٦٥/١٩٩٠ يعد محاولة للتشديد على ذلك الدور الحاسم الذي يمكن لتنظيم المشاريع أن يفتتح به في مجال النمو والتنمية على الصعيد الاقتصادي . ومن الممكن ، مع هذا ، تحسين هذا النص بإضافة إشارة إلى منظمي المشاريع "الوطنيين" أو "المحليين" . والمناقشة الحالية لم تكن بشأن الاستثمار الأجنبي المباشر ، رغم أهمية هذا الموضوع ، بل كانت بشأن ضرورة القيام ، في كل بلد

(السيد باهاديان ، البرازيل)

على حدة ، بتهيئة الاحوال الملائمة لتحرير ما لدى الافراد من قدرة على الخلق والإبداع وتمكين هذه القدرة من التعبير عن نفسها على الصعيد الاقتصادي بشكل كامل . ومن الافضل ، علاوة على ذلك ، ألا تُدرج أي مسائل دخيلة ، مثل تشجيع التدفقات الرأسمالية التي لا تترتب عليها ديون ما ، حيث أن هذه المسألة لم تؤد إلا إلى تشويش القضية . وثمة عنصر هام آخر يتضمن وضع وتنفيذ برامج اقتصادية وتقنية تعاونية . وأعلسن أن وفده موافق على تلك النتيجة الواردة في تقرير الأمين العام (A/45/292) والقائلة بأن البيئة السياسية الدولية لها تأثير كبير على تنمية تنظيم المشاريع على الصعيد المحلي . ومن المفيد ، في هذا المضمار ، أن تتوسع الامانة العامة في تفصيل توضيح الصلات القائمة بين تنظيم المشاريع وبين البيئة الاقتصادية الدولية .

٥٥ - واستطرد قائلاً ان الحكومة البرازيلية قد قدمت كامل دعمها لمنظمة الصحة العالمية في مجال الوقاية من مرض الإيدز ومكافحته ، وأن وفده يتطلع الى إجراء مزيد من المناقشات لإبراز أفضل طرق المساهمة في تلك الجهود . والبرازيل قد شاركت فسي تقديم قرار المجلس ٥٠/١٩٩٠ بشأن حادثة محطة تشيرنوبيل للطاقة النووية . فهذه الحادثة قد أعطت درساً قاسياً ، لا للبلدان التي تعرضت لأقصى التأثيرات المباشرة فحسب ، بل للمجتمع الدولي كله .

٥٦ - واسترسل قائلاً ان عملية التفاوض بشأن مدونة السلوك للشركات عبر الوطنية لم تنته بعد . وفي الدورة الاستثنائية للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، لم يقتصر الامر على استمرار تعذر الاتفاق بشأن بعض النقاط المعلقة ، بل أثيرت قضايا جديدة أيضاً . وأشار بأن يتزود المتفاوضون بقائمة حصرية بالقضايا المعلقة وبمختلف البدائل المقترحة ، وذلك لكفالة مزيد من الوضوح إبان عملية التفاوض .

٥٧ - السيد مالون (كندا) : قال ان القرار المتعلق بتنظيم المشاريع قد أدى إلى إجراء مناقشة مثمرة بشأن عنصر من العناصر الرئيسية في مجال النمو والتنمية . فالقطاع الخاص قد حظي باعتراف متزايد باعتباره قوة دينامية لتحسين الانتاجية ولتوليد فرص عمالة جديدة ، ولاسيما بالنسبة للفقراء . ومن الممكن أن يتحقق هذا من خلال تنمية المشاريع الخاصة ، المحلية والصغيرة النطاق ، في قطاعات الزراعة والتصنيع والخدمات وسائر القطاعات الاقتصادية . وبوسع الحكومات أن تيسر من هسده العملية وذلك بتهيئة احوال توحى بالثقة ، بالنسبة لصفار منظمي المشاريع ، من خلال

(السيد مالون ، كندا)

توفير الدعم المؤسسي للزراع ورجال الاعمال ، المحليين منهم والعاملين على نطاق مغير ، في صورة مشورة إدارية وتقنية وتسهيلات إئتمانية وحماية قانونية ، بما في ذلك حماية الممتلكات . والحكومات عليها أن تسلم بالمبدئين المتعلقين بالمسؤولية والوضوح ، وذلك لكفالة الإشراف الكامل للفئات الفقيرة وسائر الفئات الاجتماعية الضعيفة في عملية اتخاذ القرار .

٥٨ - ومضى قائلاً ان كندا تؤيد البرنامج العالمي المتعلق بالإيدز التابع لمنظمة الصحة العالمية ، وهي ترحب بالتعاون في هذا المجال مع المنظمة والبرنامج الانمائي . كما أنها تود أن تقوم الجمعية العامة بتناول الاثر المعاكس لمرض الإيدز بالنسبة لصحة النساء والاطفال والاسر ورفاههم الاجتماعي - الاقتصادي . وهي تؤيد أيضاً بقوة ذلك البيان الختامي الصادر عن المشاورة العالمية المعنية بتوفير المياه المأمونة والمرافق الصحية للتسعينات .

٥٩ - وأردف قائلاً ان ثمة تحسينات ما قد أُدخلت على أداء المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ولكن المجلس ، بصفة عامة ، لا يزال جهازاً خاملاً يتسم بطبيعة إجرائية . وذكر أن وفده سيساند الجهود المبذولة من أجل تقصير فترة الاجتماعات الصيفية بشكل كبير . والمشكلة في هذا المضمار تتعلق بدرجة واحدة بالموافق والهيكل . ومن الواجب أن يكون هناك مزيد من النظام الذاتي في صورة الاضطلاع بمناقشات أقصر وقتاً وأكثر تركيزاً مع الإقلال من الوثائق غير الضرورية .

٦٠ - السيد العامري (الإمارات العربية المتحدة) : ناقش قضية السيادة على الموارد الطبيعية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة فقال ان ثمة معاناة هائلة قد ترسبت على الاحتلال الاسرائيلي . وسكان تلك الاراضي كانوا ضحيةً للتدابير التعسفية ، وقد حرّموا من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية . كما أنه قد حيل بينهم وبين جني ثمار التقدم الاقتصادي والعلمي خلال الأربعين عاماً الماضية ، وليس بوسعهم أن يخطعوا بتنمية حقيقية دون السيادة على مواردهم . ومن المطلوب من المجتمع الدولي أن يبذل جهداً منسقاً لمساعدة الشعب العربي الفلسطيني في تخفيف ما يتحمله من معاناة وفي مقاومة التدابير الاسرائيلية التعسفية القمعية .

(السيد العامري ، الإمارات
العربية المتحدة)

٦١ - واختتم كلامه قائلاً ان المجتمع الدولي ملتزم بحكم واجبه بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لمرتفعات الجولان ، التي تعرضت للضم انتهاكاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة .

٦٢ - السيد هولث (النرويج) : تحدث باسم بلدان شمال أوروبا فقال ان شمة تغيّرات كبيرة قد طرأت على العالم منذ أن بدأت اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية في الاضطلاع بأعمالها المتملة بوضع مشروع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . وتدفعات الاستثمار الاجنبي المباشر الى البلدان النامية قد تركزت على حفنة من البلدان ذات الاقتصادات الناجحة والدينامية نسبيًا ، في حين أنها قد تعرضت للانخفاض فيما يتصل بالبلدان المثقلة بالديون والتي تعاني من مزيد من الغافة . وعلاوة على ذلك ، فان التملك الكامل للشركة التابعة لم يعد أكثر الصيغ شيوعاً بالنسبة للشركات عبر الوطنية ، وذلك في إطار ظهور المشاريع المشتركة وأشكال الاستثمار "غير السهوية" . والعلاقة بين الشركات عبر الوطنية وحكوماتها المضيفة تبدو ، بشكل عام ، أكثر واقعية وتنسقا مما كانت عليه في الماضي .

٦٣ - وواصل كلامه قائلاً ان التصور العام للشركات عبر الوطنية قد تعرض لتغيير جذري . فالبلدان التي كانت تنظر في الماضي نظرة بالغة التشكك الى هذه الشركات تعتبرها الآن بمثابة وسائل مبدئية بالخير تساعد في تحديث اقتصاداتها وإعادة تشكيلها وتدويلها . والمناقشات المتعلقة بالشركات عبر الوطنية في الأمم المتحدة ، والتي كانت في يوم ما ساحة للنزاع بين الشرق والغرب والشمال والجنوب ، قد أصبحت الآن أكثر اتساماً بالطابع العملي الواقعي . وشمة تركيز رئيسي ، اليوم ، على المساهمات الايجابية التي يمكن للشركات عبر الوطنية والاستثمارات الاجنبية المباشرة ان تأتي بها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

٦٤ - وتابع كلامه قائلاً ان هذه التغيّرات لا يجوز لها أن تقلل من ضرورة وضع مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية . فمن شأن وجود مدونة عالمية في هذا الشأن أن تحدد تلك المعايير الدنيا المتعلقة بحسن السلوك ، والتي يمكن تطبيقها بشكل عام ، حتى في البلدان التي تتسم فيها القدرة على وضع أطر وطنية مناسبة بالمحدودية . ومن المؤسف انه لم يتحقق إلا تقدم ضئيل بشأن مدونة قواعد السلوك هذه منذ السدورة

(السيد هولث ، النرويج)

الاستثنائية الأخيرة للجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية التي انعقدت في عام ١٩٨٥ . وثوِّق التقدم في هذا السبيل لا يمكن عزوه إلى رئيس الدورة الاستثنائية ، السني اطلع بالعديد من المبادرات الحميدة ، وكان آخرها تقديم اقتراح إلى المجلس في دورته العادية الثانية لعام ١٩٩٠ باستكمال نص مشروع المدونة ، حيث تضمن ذلك الاقتراح ماسبق الاتفاق عليه من أحكام إلى جانب مقترحات توافقية بشأن القضايا المعلقة . وبلدان شمال أوروبا ترى أن هذه المقترحات تتسم بالمعقولية ، ومع هذا ، فإنها تعتقد أن أي حلول للقضايا المعلقة لا يجوز أن تكون بعيدة جدا عن ذلك النص المركب الذي قدمه رئيس الدورة مؤخرا .

٦٥ - وأعقب ذلك بقوله أن نص مشروع المدونة لا يتضمن ، في مجموعته ، انعكاسا كاملا للرأي الإيجابي الشامل الذي تبلور الآن بالنسبة لما يمكن أن تقدمه الشركات عبر الوطنية من مساهمات بالغة النفع في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية . وهذا يمكن موازنته إلى حد ما بتصدير القرار النهائي ، الذي يتضمن اعتماد المدونة ، ببعض الملاحظات التمهيدية التي تنص على ما قد يحتمل الحصول عليه من مزايا بفضل الاستثمار الأجنبي .

٦٦ - وتطرق إلى القول بأن بعض الفقرات المنفردة بمشروع المدونة لا تراعي بشكل تام تلك الاهتمامات والأفكار الجديدة والمعاد صياغتها ، والتي ظهرت خلال السنوات القليلة الماضية . فالفصل المتعلق بالحماية البيئية ، على سبيل المثال ، لا يبرز تماما المرحلة السائدة حاليا من مراحل التفكير والتعاون الدولي . بيد أن بلدان شمال أوروبا لا تقترح إعادة النظر والتفاوض بشأن كافة ما سبق الاتفاق عليه من أحكام ، حيث أن نص مشروع المدونة يتضمن إجراء للمراجعة يمكن استخدامه لاستكمالها حتى بعد اعتمادها .

٦٧ - وانتقل إلى القول بأن بلدان شمال أوروبا غير واثقة من إمكانية اعتماد مشروع المدونة في هذه الدورة . وفي الوقت الذي قيل فيه أنه قد يستحسن الانتظار إلى حين ظهور نتيجة جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف قبل استئناف النظر في مشروع المدونة ، فإن بلدان شمال أوروبا ترى أن الاتفاق بشأن المدونة لسن يفيد بهذه المفاوضات ، بل أنه قد يفيد ، في الواقع ، من خلال مساعدتها على حل القضايا ذات الصلة بالاستثمار . وفي حالة عدم تمكن الجمعية العامة من البت بشكل

(السيد هولث ، النرويچ)

نهائي في مشروع المدونة في دورتها الراهنة ، ينبغي اتخاذ الترتيبات اللازمة لاستئناس النظر في هذا المشروع في أوائل عام ١٩٩١ .

٦٨ - السيد كرافتز (السلفادور) : قال ان المبادرات الخاصة تفضلح بدور رئيسي في ميدان النمو والتنمية ، وأن الحكومات يجب عليها أن توفر الحوافز اللازمة لتشجيع تنظيم المشاريع وحرية المنافسة . والاضطلاع بهذه المهمة في ظل ما يسود حاليا مسن اتجاه إيجابي نحو تقليل حجم القطاع العام بالكثير من البلدان يتطلب التزام الحكومات بإقامة قطاع عام يتسم بالمقدرة والكفاءة . فالقطاع العام ليس ناقص الاهلية في حد ذاته ، بل إنه محتاج ببساطة الى الموارد الضرورية التي تمكنه من النهوض بمسؤولياته .

٦٩ - وزاد عن ذلك أن قال ان الامين العام قد أشار الى أهمية البرامج المتعلقة بتشجيع تنظيم المشاريع ، وذلك في الفصل الثالث من تقريره عن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية (A/45/292-E/1990/82) . ومؤسسة رابطات تشجيع التعليم في السلفادور ، وهي مؤسسة خاصة غير سياسية ولا تستهدف الربح ، تفضلح بعدد من الانشطة التدريبية التي ترمي الى تشجيع تنمية الشعب السلفادوري من النواحي التشغيلية والمهنية والتقنية . ومنذ بداية هذه المؤسسة لانشطتها في عام ١٩٨٧ وحتى حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، قامت بتدريب ٦١٠ ٨ عاملا وتقنيا ممن ينتمون الى ٧٩ تخصصا . وثمة مؤسسة أخرى خاصة غير سياسية ولا تستهدف الربح ، وهي المؤسسة السلفادورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ، قد تولت تشجيع تنظيم المشاريع من خلال برنامج لدعم المشاريع المحلية وذات النطاق الصغير . وهذا البرنامج يتالف من ثلاثة أنواع من الخدمات : التدريب الإداري ، والمساعدة المالية ، والخدمات الاستشارية .

٧٠ - واستطرد قائلا ان الفصل الرابع من التقرير يتضمن ملاحظة من الامين العام بشأن إدخال برامج التكيف الهيكلي في مختلف البلدان النامية قد أدى الى فصل عدد كبير من العاملين المدنيين والموظفين العموميين وأن الخدمة المدنية الحكومية والمؤسسات العامة ينبغي اعتبارها مصدرا رئيسيا من مصادر منظمي المشاريع المحتملين ، وأن نفس الوضع يمكن تطبيقه على الافراد العسكريين . وبرنامج السلفادور للتكيف الهيكلي قد استوجب وضع برامج من شأنها بث روح تنظيم المشاريع في هؤلاء الموظفين الحكوميين المفصولين ، وذلك لتمكينهم من الاضطلاع بأعمال تجارية ناجحة على نطاق صغير . ومسح

(السيد كرافتز ، السلفادور)

انتهاء المواجهة المسلحة في السلفادور ، سيجري توسيع نطاق برامج التدريب على تنظيم المشاريع من أجل تسهيل عودة الأفراد العسكريين الى الحياة المدنية .

٧١ - واسترسل قائلا ان الامين العام قد ذكر ، في نفس الفصل ، ان تنظيم المشاريع او تنمية الاعمال التجارية كثيرا ما ينظر اليهما باعتبارهما حلا سياسيا يمكن ان يساعد في معالجة مشاكل اللاجئين . والسلفادور تقوم بإعداد مشاريع إنمائية من شأنها ان تيسر إيجاد حلول ، على المدنيين المتوسط والطويل ، لمشاكل النازحين والعائدين . وهي تفضل حاليا بتنفيذ بعض المشاريع التي تسهل من وصول هؤلاء الاشخاص الى الائتمان ، كما انها تسعى الى تحسين المقومات الاقتصادية والاجتماعية المتاحة .

٧٢ - ومضى إلى القول بأن الامين العام قد صرح ، في الفصل الخامس ، بأن تنظيم المشاريع لا يمكن توقع ازدهاره في بيئة تعوق فيها السياسات الحكومية والعوامل القانونية ظهور مشاريع ناجحة . وحكومة السلفادور كانت تسعى ، في مواجهة قطاع غير رسمي متزايد النطاق ، الى إيجاد سبل لإصلاح نظامها المؤسسي من أجل إكثار وتحسين الفرص المتعلقة بالنمو الاقتصادي ، من خلال المشاريع الخاصة الرسمية وغير الرسمية على السواء . ووزارة التخطيط بالسلفادور قد عملت ، لتحقيق هذه الغاية ، على وضع برنامج للتعاون التقني بالاشتراك مع معهد الحرية والديمقراطية في بيرو .

٧٣ - وأردف قائلا ان الامين العام قد لاحظ ، في الفصل السابع من تقريره ، أن التعاقد من الباطن يمثل إحدى طرق التعاون فيما بين الشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات الوطنية ، وأن هذا النوع من العلاقة بوسعه أن يشجع الصادرات ، وأنه يعد في الكثير من الحالات ضربا من ضروب المساعدة التقنية . وقد كانت نتيجة هذه العلاقة ، في السلفادور ، بالغة الايجابية . ففي منطقة سان بارتولو الحرة ، وهي ساحة صناعية للمؤسسات التي تصدر كافة إنتاجها خارج أمريكا الوسطى ، أنشئت ١٢ مؤسسة صناعية ، منها ٦ مؤسسات للاستثمار الوطني أو المشترك . والعديد من المؤسسات الأجنبية في السلفادور تجري إدارته على نحو كامل ، علاوة على ذلك ، على يد فنيين من أهالي البلد . وهذه المنطقة الحرة توفر ما يزيد عن ٦٠٠ فرصة عمل ، وقد بلغ مستوى صادراتها ، في المتوسط ، حوالي ٦,٧ مليون دولار شهريا .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٤٥